JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ
العدد الثاني والأربعون
(٤٣٣) -(٤٤٩)

# أثر غياب الزعامة السياسية على الأمن المجتمعي في العراق بعد ٢٠٠٣

م.د مصطفى حسن عواد
جامعة واسط/كلية القانون
mustafahd212@uowasit.edu.iq

- **المستخلص:**

يتناول هذا البحث إشكالية غياب الزعامة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتحليل انعكاساتها البنيوية على الأمن المجتمعي. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تراجع القيادة المركزية وتفكك القرار السياسي أسهما في إضعاف الشرعية المؤسسية للدولة، وفتح المجال أمام أنماط موازية من الضبط والنفوذ خارج الإطار القانوني. ويعتمد البحث على مقاربة تحليلية–مؤسساتية لفهم العلاقة بين القيادة السياسية والشرعية، وبين مركزية القرار وتماسك النسيج المجتمعي، مع توظيف دراسة الحالة العراقية، لا سيما في ضوء احتجاجات تشرين، بوصفها لحظة كاشفة لأزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع. ويخلص البحث إلى أن معالجة أزمة الأمن المجتمعي في العراق ترتبط ارتباطًا مباشرًا بإعادة بناء مفهوم القيادة السياسية ضمن إطار وطني جامع يعيد الثقة بين الدولة والمجتمع.

- **الكلمات المفتاحية:** (القيادة السياسية، الزعامة، الأمن المجتمعي، الدولة العراقية، النخب السياسية، التفكك السياسي، غياب القيادة، ما بعد ٢٠٠٣).

# The Impact of the Absence of Political Leadership on Community Security in Iraq after 2003

**Dr.Mustafa Hassan Awad**
**University of Wasit/College of Law**
mustafahd212@uowasit.edu.iq

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

- **Abstract:**

impact on community security. It argues that the erosion of centralized leadership and the fragmentation of decision-making have weakened institutional legitimacy and facilitated the rise of parallel, non-state forms of authority and social control. Employing an analytical-institutional framework, the research explores the relationship between leadership, legitimacy, and state cohesion, with particular attention to the October 2019 protest movement as a critical moment revealing the depth of state–society disconnection. The study concludes that sustainable community security in Iraq is inseparable from reconstructing political leadership within a nationally representative institutional framework capable of restoring public trust.

- **Key words**: Political leadership, Authority vacuum, Community security, Iraqi state, Political elites, Governance crisis, Leadership decay, Post-2003 Iraq.

- **المقدمة:**

لم تكن الزعامة السياسية عبر التاريخ مجرد وظيفة إدارية، بل كانت تمثل جوهر النظام السياسي، وبوصلة الدولة في لحظات التأسيس والأزمات في السياق العراقي، مثّلت القيادة أحد أبرز العُقد التاريخية التي انعكست على استقرار الدولة وتماسك المجتمع. فمنذ عام ٢٠٠٣، دخل العراق مرحلة من التحولات الحادة التي ترافقت مع تفكك السلطة المركزية، وغياب شخصية الزعيم السياسي القادر على جمع المختلفين وصياغة مشروع وطني جامع. ولم يكن هذا الغياب ظرفيًا، بل بنيويًا، تجذر في تركيبة النظام السياسي ما بعد الاحتلال، حيث حلت النخبة الحزبية محل الزعامة التاريخية، دون أن تكون قادرة على تعويضها في الأداء الرمزي أو الاستراتيجي.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في معالجته بعدًا تحليليًا لا يحظى بالاهتمام الكافي في الأدبيات العراقية، وهو أثر غياب القيادة السياسية على الأمن المجتمعي. فبينما ركزت معظم الدراسات على العوامل الطائفية أو الأمنية المباشرة، يسعى هذا البحث إلى تحليل البنية القيادية للنظام السياسي بوصفها متغيرًا حاسمًا في استقرار الدولة وتماسك المجتمع.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

- **مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة البحث في تفسير الكيفية التي أدى بها تآكل القيادة السياسية المركزية في العراق إلى تشظي القرار السياسي، وما ترتب على ذلك من ضعف مؤسسات الضبط المجتمعي، وصعود أنماط غير رسمية من النفوذ، بما أثر في مستوى الأمن المجتمعي واستقرار الدولة.

- **فرضية البحث:**

يفترض البحث أن غياب زعامة سياسية مركزية ذات شرعية وطنية بعد عام ٢٠٠٣ أدى إلى تفكك وحدة القرار السياسي، وإضعاف احتكار الدولة لأدوات الضبط، مما انعكس سلبًا على الأمن المجتمعي عبر تعزيز الانقسام وصعود قوى غير مؤسسية.

- **الإطار المنهجي للبحث:**

يعتمد البحث المنهج التحليلي–المؤسساتي لتحليل تحولات القيادة السياسية في العراق، مع توظيف منهج دراسة الحالة لفحص تفاعلات النخب السياسية وبنية الدولة في سياق ما بعد ٢٠٠٣. كما يستند إلى تحليل الخطاب السياسي والوثائق والتقارير الدولية لفهم العلاقة بين تراجع مركزية القيادة وتدهور الأمن المجتمعي، خاصة خلال احتجاجات تشرين بوصفها حالة تطبيقية كاشفة.

- **تقسيمات الدراسة:**

تنقسم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين:

**المبحث الأول: القيادة السياسية وأزمة الزعامة في العراق**

المطلب الأول: من الدولة إلى اللاقيادة: تمظهرات غياب الزعامة بعد ٢٠٠٣

المطلب الثاني: النخبة السياسية وتفكك القرار: غياب المشروع الوطني والفراغ السيادي

**المبحث الثاني: أثر غياب الزعامة على الأمن المجتمعي في العراق**

المطلب الأول: ضعف مؤسسات الضبط المجتمعي وصعود منطق القوة

المطلب الثاني: احتجاجات تشرين: تجليات الفراغ القيادي والانفصال عن الدولة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

## المبحث الأول: القيادة السياسية وأزمة الزعامة في العراق

في التاريخ السياسي الحديث، لم تكن الأزمات التي مرت بها الدول نتيجة غياب المؤسسات أو القوانين بقدر ما كانت تعبيرًا عن غياب "الزعامة السياسية" القادرة على توجيه هذه المؤسسات وتفعيل تلك القوانين في لحظة وطنية جامعة. في السياق العراقي، ولا تبدو الأزمة أزمة نظام فحسب، بل أزمة قيادة مزمنة، تكشفت ملامحها بوضوح بعد العام ٢٠٠٣. فالدولة العراقية وإن استمرت شكليًا بمؤسساتها الدستورية والتنفيذية، إلا أنها فقدت روح القيادة الواعية التي تجمع بين الشرعية الرمزية والكفاءة السياسية. إلا أنها واجهت تحديات متزايدة في بناء قيادة سياسية جامعة قادرة على المواءمة بين الشرعية التمثيلية والكفاءة المؤسسية. ومع تعدد مراكز النفوذ وتباين أولويات القوى السياسية، برزت إشكالية غياب المشروع الوطني الموحد، الأمر الذي انعكس على قدرة النظام السياسي في إنتاج رؤية استراتيجية متماسكة لإدارة الدولة والمجتمع. ومع تعدد مراكز النفوذ، وافتقار النخب السياسية إلى المشروع الوطني، بدا المشهد العراقي وكأنه جسد بلا رأس، يتحرك بلا وجهة، ويتخذ قراراته في فراغ زعامي خطير. ينطلق هذا المبحث لتحليل المفهوم النظري للقيادة والزعامة، ثم يتتبع مسار غيابها في الحالة العراقية، في محاولة لفهم كيف ساهم هذا الغياب في تعميق أزمة الدولة والمجتمع معًا

### المطلب الأول: من الدولة إلى اللا قيادة – تمظهرات غياب الزعامة بعد ٢٠٠٣

منذ عام ٢٠٠٣، انتقل العراق من دولة يحكمها نظام سلطوي مركزي صارم إلى نموذج سياسي تعددي هش، قائم على مبدأ المحاصصة والتوافق، الأمر الذي أدّى إلى تغييب مفردة "القيادة" من المعجم السياسي العراقي. وبدلًا من أن يشهد البلد ولادة زعامة وطنية جامعة تعيد ترتيب أولوياته وتبني مشروعًا سياديًا حديثًا، طفت على السطح نخب سياسية موزعة الولاء، تتنافس على السلطة بلا مشروع، وتستعيض عن الزعامة بـ"الإدارة اليومية"، مما فتح الباب أمام ديناميات التفكك المؤسسي والانحدار السيادي (Dawisha, 2009, pp, 303–310).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

### ١. غياب المرجعية السياسية العليا

تُعدّ القيادة السياسية أحد المحددات الجوهرية في بناء الدولة الحديثة، لما تؤديه من وظيفة توحيدية ورمزية تُسهم في تشكيل شرعية النظام السياسي وتعزيز التماسك المجتمعي. وتشير أدبيات الدولة والتحول السياسي إلى أن غياب القيادة الجامعة أو ضعفها يؤدي إلى تفكك المشروع الوطني وتنازع مراكز القرار.

في الحالة العراقية، تبلور المشهد السياسي بعد عام ٢٠٠٣ في سياق انتقال مفاجئ للسلطة، دون أن يترافق ذلك مع بروز قيادة سياسية جامعة قادرة على بلورة مشروع وطني موحد. وبدلًا من إنتاج زعامة ذات شرعية إنجاز أو تمثيل واسع، أفرز النظام التوافقي نمطًا من القيادات الوظيفية المرتبطة بتوازنات آنية، ما أسهم في إعادة إنتاج الفراغ القيادي بصورة متكررة (Dodge, 2012, pp, 120–128).

تشكّلت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ في سياق تفاوضي قائم على التوافق بين القوى السياسية الرئيسية، أكثر من كونها نتاجًا لمنافسة برامجية واضحة أو حراك سياسي مؤسسي مستقر. وقد أدى نمط تشكيل الحكومات عبر تسويات نخبوية إلى إضعاف البعد الرمزي للسلطة التنفيذية، حيث غلبت اعتبارات إدارة التوازنات على بناء مشروع وطني جامع (Haddad, 2011, 220–228).

وبدل بروز قيادة سيادية ذات شرعية تمثيلية واسعة، تكرّس نموذج "رئيس الوزراء التوافقي" الذي يُختار بوصفه نقطة تقاطع بين مراكز النفوذ السياسي، بما يعكس طبيعة النظام التوافقي وتقاسم السلطة، وأسهم هذا النمط في إضعاف مركزية القرار الاستراتيجي وتحويل الدولة إلى بنية إدارية مثقلة بتوازنات داخلية، ما حدّ من قدرتها على تجسيد إرادة عامة موحدة أو صياغة اتجاه سياسي طويل الأمد (Dodge, 2012, pp, 146–154).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

٢. **تشظّي القرار السياسي وتفكك المركز :**

أدى غياب القيادة الجامعة إلى بروز نمط من تشظّي القرار السياسي، حيث أصبح صنع القرار في العراق محكومًا بمنطق التفاوض المستمر بين الفاعلين السياسيين بدل الحسم المؤسسي المبني على رؤية استراتيجية واضحة. وتشير أدبيات الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ إلى أن إعادة تشكيل النظام السياسي على أسس توافقية أسهمت في توزيع السلطة بين قوى حزبية وطائفية وقومية متعددة، لكل منها شبكات دعم داخلية وامتدادات إقليمية (Dodge, 2012, pp, 146–154).

وقد نتج عن ذلك تعددية في مراكز التأثير وضعف في مركزية القرار، بحيث لم تعد هناك مؤسسة واحدة تحتكر سلطة التوجيه الاستراتيجي، بل مؤسسات متوازية تتنازع الاختصاص وتنتج خطابًا سياسيًا غير متسق. ويظهر هذا التشظي بوضوح في ملفات الأمن الوطني وإدارة الاقتصاد والسياسة الخارجية، حيث تتداخل الأدوار بين الدولة والفاعلين الحزبيين وشبه الرسميين، ما يعكس صراعًا على تعريف السلطة وحدودها (Dodge, 2012, pp, 168–176).

تشير التجربة السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣ إلى تكرار ظواهر التأخر في إقرار الموازنات العامة، وتسييس التعيينات العليا، واعتماد السياسات العامة على تسويات تفاوضية بين القوى الرئيسية، بما يعكس طبيعة النظام القائم على التوافق النخبوي أكثر من الحسم المؤسسي (Haddad, 2011, pp, 230–238).

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

وقد أدى هذا النمط إلى إضعاف مركزية السلطة التنفيذية وتراجع القدرة على إنتاج قرار استراتيجي متماسك، حيث أصبحت آليات النظام السياسي نفسها قائمة على إدارة التوازنات بدل إعادة تعريفها وتُظهر دراسات لاحقة أن هذا الشكل من الحكم أرسى نمطًا مستقرًا من تقاسم السلطة متعدد المراكز، ما جعل ضعف القيادة ليس ظرفًا طارئًا بل سمة بنيوية في النظام السياسي (Dodge, 2012, pp, 182–190).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

### ٣. تآكل الشرعية الرمزية للنخب

تعكس الأزمات السياسية المتكررة في العراق اتساع الفجوة بين النخب الحاكمة والقاعدة الاجتماعية، حيث تراجعت قدرة السلطة على إنتاج شرعية رمزية قائمة على الإنجاز أو التمثيل الفعّال. وتشير دراسات التحول السياسي في العراق إلى أن النظام التوافقي بعد ٢٠٠٣ أسهم في تعزيز نمط من الحكم النخبوي المغلق، الذي يعيد إنتاج ذاته عبر آليات تقاسم السلطة دون مساءلة سياسية واضحة (Haddad, 2011, pp, 240–247).

وقد تزايدت هذه الفجوة مع بروز أجيال سياسية واجتماعية جديدة بعد عام ٢٠١١، لم تختبر نموذجًا لقيادة وطنية جامعة، بل واجهت نمطًا إداريًا للسلطة يقوم على إدارة التوازنات أكثر من صياغة مشروع وطني (International Crisis Group, 2020, pp. 3–7).

وتُعد احتجاجات تشرين ٢٠١٩ تعبيرًا مكثفًا عن هذا التحول في العلاقة بين المجتمع والنخبة السياسية، حيث اتسم الخطاب الاحتجاجي برفض شامل للطبقة الحاكمة، بما يعكس أزمة شرعية عميقة تتجاوز تقييم الأداء الحكومي إلى التشكيك في بنية النظام ذاته. كما أسهمت وسائل الإعلام المستقلة ومنصات التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيل المجال العام، وتعزيز مساءلة النخب، ما قلّص المسافة الرمزية التقليدية بين الموقع السياسي والمجتمع (Dodge, 2012, pp, 170–178).

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

### ٤. من القيادة إلى الإدارة: السلطة كجهاز وظيفي بلا مشروع

بعد عام ٢٠٠٣، تبلور نمط من الحكم يغلب عليه الطابع الإداري وإدارة الأزمات، أكثر من كونه قيادة سياسية ذات رؤية استراتيجية طويلة الأمد. فقد انشغلت الحكومات المتعاقبة بالتعامل مع تحديات أمنية واقتصادية طارئة، في سياق هشاشة مؤسسية وضغوط سياسية متواصلة، ما حدّ من قدرتها على صياغة سياسات تحولية شاملة (Haddad, 2011, pp, 230–238).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

وتشير دراسات الدولة العراقية المعاصرة إلى أن طبيعة النظام التوافقي وتقاسم السلطة أسهمت في تقليص الدور القيادي للسلطة التنفيذية، وتحويلها إلى آلية لإدارة التوازنات بين القوى السياسية، بدل توجيهها وفق مشروع وطني متكامل. وفي هذا السياق، غلب الطابع الوظيفي على المناصب العليا، حيث أصبح شاغلوها محكومين بهوامش تفاوضية ضيقة، ما أضعف مركزية القرار الاستراتيجي وأنتج حالة من الحكم متعدد المراكز (Mansour, 2018, pp, 34–41).

ويُظهر هذا المسار أن ضعف القيادة لم يعد ظرفًا طارئًا، بل تحوّل إلى سمة بنيوية في النظام السياسي، حيث تستقر آليات الحكم على إدارة الأزمات بدل معالجتها جذريًا، ما ينعكس على قدرة الدولة على بلورة اتجاه سيادي واضح ومستدام (Dawisha, 2009, pp, 320–328).

**المطلب الثاني: النخبة السياسية وتفكك القرار – غياب المشروع الوطني والفراغ السيادي**

في النظم السياسية المستقرة، تتكامل القيادة مع النخبة السياسية لتشكيل جهاز توجيهي قادر على بلورة أهداف وطنية طويلة الأمد وترجمتها إلى سياسات عامة. غير أن الحالة العراقية بعد ٢٠٠٣ اتسمت بضعف هذا التكامل، حيث أعادت بنية النظام التوافقي توزيع السلطة بين قوى سياسية متعددة دون أن تنتج إطارًا استراتيجيًا جامعًا يحدد اتجاه الدولة.

وقد انعكس ذلك في تعدد مراكز القرار وتداخل الأدوار بين الفاعلين الحزبيين والمؤسسات الرسمية، ما حدّ من قدرة الدولة على احتكار القرار السيادي بصورة متماسكة. وتوضح الأدبيات أن النظام القائم على تقاسم السلطة الطائفي أو القومي قد يرسّخ تمثيلًا جماعويًا، لكنه لا يضمن بالضرورة إنتاج مشروع وطني جامع ما لم يترافق مع رؤية مؤسسية واضحة لإعادة بناء الدولة.

**١. نخبة بلا مشروع: ضياع الهوية السياسية الجامعة**

أظهرت التجربة السياسية بعد ٢٠٠٣ أن العديد من القوى الحاكمة دخلت العملية السياسية استنادًا إلى شرعية تمثيلية قائمة على الانتماء المذهبي أو القومي، أكثر من اعتمادها على برامج حكم متكاملة ذات بعد وطني شامل (Dodge, 2012, pp, 140–148). وقد أدى ذلك إلى تركيز التنافس السياسي على تقاسم المناصب والموارد داخل بنية الدولة، بدل تطوير نموذج سياسي أو اقتصادي يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع (Haddad, 2011, pp, 210–218).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

وفي ظل غياب رؤية استراتيجية مشتركة، أصبحت السياسات العامة تميل إلى الطابع التفاعلي القصير الأمد، حيث تُصاغ استجابةً للأزمات بدل أن تُستمد من مشروع إصلاحي متماسك، ما عزز حالة عدم الاتساق في الأداء الحكومي وأضعف القدرة على بناء شرعية مستدامة (Mansour, 2018, pp, 25–33).

في الدول ذات النظم السياسية الرصينة، تتكامل الزعامة مع النخبة السياسية لتشكل جهازًا توجيهيًا يقود الدولة نحو أهداف وطنية واضحة. إلا أن الحالة العراقية ما بعد ٢٠٠٣ كشفت عن انفصال بين النخبة والزعامة، وبين السلطة والمشروع الوطني، الأمر الذي أدى إلى فراغ سيادي فعلي، تُرك فيه القرار رهينة لتجاذبات حزبية وأجندات خارجية، بينما تراجعت أدوات السيادة إلى حدودها الدنيا (Dodge, 2012, 150–158).

**٢. إشكالية القرار: تعدد المراكز وتضارب الإرادات**

أدى ضعف القيادة المركزية بعد ٢٠٠٣ إلى توزيع سلطة صنع القرار بين فاعلين متعددين داخل النظام السياسي، بما في ذلك السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والقوى الحزبية، وبعض الفاعلين المسلحين ذوي النفوذ السياسي. وقد حدّ هذا التعدد في مراكز التأثير من قدرة المؤسسات الرسمية على احتكار القرار الاستراتيجي، وأنتج نمطًا من التوازنات التفاوضية المستمرة بدل الحسم المؤسسي (Haddad, 2011, 214–220).

كما أفرز النظام التوافقي القائم على تقاسم السلطة حالة من تضارب الأولويات بين الفاعلين السياسيين، خصوصًا في ملفات الأمن والعلاقات الخارجية والإصلاح الاقتصادي، حيث تتداخل الإرادات وتتراجع القدرة على صياغة موقف موحد للدولة. وفي هذا السياق، يصبح القرار السيادي انعكاسًا لتوازن القوى بين النخب أكثر من كونه تعبيرًا عن رؤية استراتيجية وطنية متكاملة (Mansour, 2018, 25–33).

**٣. الفراغ السيادي: الدولة كإطار لا كمشروع**

تكشف التجربة السياسية العراقية عن مفارقة بين وجود إطار دستوري ومؤسسات رسمية قائمة، وبين محدودية القدرة الفعلية على إنتاج قرار سيادي متماسك. فالدولة من الناحية الشكلية قائمة، لكنها

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

عمليًا تعمل ضمن شبكة من التوازنات السياسية التي تحد من استقلالية القرار التنفيذي (Dawisha, 2009, 330–338).

وقد أدى هذا الوضع إلى بروز نمط من الحكم يقوم على إدارة المرحلة بدل إعادة تعريف اتجاهها، حيث تُختزل وظيفة الحكومة في التنسيق بين القوى السياسية المختلفة دون بلورة مشروع وطني جامع يعيد توجيه الدولة استراتيجيًا. وبهذا المعنى، يتخذ الفراغ السيادي طابعًا بنيويًا مرتبطًا بطبيعة النظام نفسه، لا بمجرد أزمة ظرفية عابرة (Dodge, 2012, 155–163).

**٤. من التمثيل إلى التنازع: النخبة كمصدر للفوضى لا الاستقرار**

تكشف التجربة السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣ مفارقة لافتة، إذ تحوّلت النخبة الحاكمة من فاعل يُفترض أن يعزز التماسك السياسي إلى أحد العوامل المؤثرة في إدامة حالة عدم الاستقرار المؤسسي. فالتنافس بين القوى السياسية اتخذ طابعًا توزيعيًا يتركز حول تقاسم المواقع والموارد داخل الدولة، أكثر من كونه تنافسًا حول برامج إصلاحية أو رؤى استراتيجية بعيدة المدى (Haddad, 2011, 230–238).

وقد أدى هذا النمط من الصراع النخبوي إلى إضعاف إمكانات الإصلاح الهيكلي، إذ أصبحت إعادة تشكيل مؤسسات الدولة مرتبطة بتوازنات القوى بين الفاعلين السياسيين، لا بمتطلبات الكفاءة أو الاستجابة لمطالب المجتمع (Mansour, 2018, 34–41). ونتيجة لذلك، اتسمت عملية صنع القرار بقدر كبير من الدوران داخل المنظومة ذاتها، حيث يُعاد إنتاج النخب والتحالفات دون مراجعة بنيوية عميقة، ما يعزز الطابع الزبائني للنظام السياسي ويحدّ من فرص التحول المؤسسي الحقيقي (Dawisha, 2009, 330–338).

في هذا السياق، تغدو الدولة إطارًا لتثبيت النفوذ أكثر من كونها أداة لصياغة مشروع وطني تنموي، وهو ما ينعكس على مستوى الاستقرار السياسي والقدرة على إدارة التحولات الاجتماعية والاقتصادية (Buzan, 1991, 18–25).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

## المبحث الثاني: أثر غياب الزعامة على الأمن المجتمعي في العراق

يُعد الأمن المجتمعي أحد المرتكزات الأساسية لاستقرار الدولة الحديثة، لا بوصفه مجرد انخفاض في معدلات الجريمة، بل باعتباره حالة من الثقة العامة والتماسك الاجتماعي وسيادة القانون (Mansour, 2018, 25–33). وفي الحالة العراقية، لم يكن غياب الزعامة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ مجرد فراغ في قمة السلطة، بل انعكس على البنية المؤسسية للدولة، وأثر في قدرة مؤسساتها على إنتاج الأمن وضبط المجال العام (Anderson & Stansfield, 2005, 45–58.).

وقد ترافق ضعف التنسيق القيادي وتعدد مراكز التأثير السياسي مع تراجع نسبي في فاعلية بعض مؤسسات الضبط الرسمية، الأمر الذي أفسح المجال أمام بروز فاعلين غير رسميين في بعض السياقات المحلية، سواء عبر شبكات حزبية أو قوى مسلحة ذات نفوذ سياسي. وقد انعكس ذلك على قدرة الدولة في الظهور بوصفها الفاعل المركزي الضامن للسلم المجتمعي وسيادة القانون. (Haddad, 2011, 210–218). ومع اتساع هذا النمط، تراجعت قدرة الدولة على الظهور بوصفها مظلة جامعة ضامنة للسلم المجتمعي، وأصبح الأمن مرتبطًا بتوازنات القوى أكثر من ارتباطه بمبدأ احتكار الدولة المشروع لاستخدام القوة ( International Crisis Group, 2020, pp 3–7).

وسيركز هذا المبحث على بُعدين رئيسيين: أولهما تفكك مؤسسات الضبط المجتمعي التقليدية، وثانيهما احتجاجات تشرين بوصفها تعبيرًا عن أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل غياب قيادة سياسية جامعة.

### المطلب الأول: ضعف مؤسسات الضبط المجتمعي وصعود منطق القوة

يمثل غياب القيادة السياسية الجامعة بعد عام ٢٠٠٣ عاملاً مؤثرًا في إضعاف قدرة الدولة العراقية على أداء وظائفها الضبطية الأساسية. فالضبط المجتمعي لا يقوم فقط على وجود أجهزة أمنية، بل يستند إلى منظومة من الشرعية والثقة واحتكار الدولة المشروع لاستخدام القوة، بما يضمن امتثال الأفراد والجماعات للقانون ضمن إطار مؤسسي مستقر.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

غير أن تراجع مركزية القرار السياسي، وتعدد الفاعلين ذوي النفوذ، أسهما في تقويض قدرة الدولة على احتكار العنف المشروع بصورة فعالة، ما أفسح المجال لظهور أنماط موازية من الضبط والسيطرة تستند إلى الانتماءات الحزبية أو الطائفية أو الشبكات المسلحة. وفي هذا السياق، لم يعد القانون المرجعية الوحيدة لتنظيم المجال العام، بل أصبح أحد أدوات التفاوض ضمن توازنات القوة بين الفاعلين السياسيين.

وعليه، فإن أزمة الضبط المجتمعي في العراق لا يمكن فصلها عن أزمة القيادة، إذ إن غياب المشروع الوطني الجامع أضعف البنية الرمزية التي تستند إليها الدولة في فرض النظام، وفتح المجال أمام صعود منطق القوة بوصفه بديلاً عن منطق المؤسسة.

**١. تفكك المرجعيات الضابطة بعد ٢٠٠٣**

قبل ٢٠٠٣، ورغم استبدادية النظام السياسي، كانت هناك مرجعيات ضابطة واضحة، سواء تمثلت في الدولة المركزية، أو في الثقافة الأبوية التي كانت تمنح السلطة طابعًا محددًا. لكن بعد انهيار تلك البنية، دخل العراق في حالة من السيولة المؤسسية أعادت طرح سؤال وحدة الدولة ومستقبل بنيتها السياسية (Weber, 1978, 54–56). حيث لم تعد هناك جهة تُجمع عليها الأطراف الفاعلة كمصدر مشروع للضبط الاجتماعي. انقسمت المرجعيات بين سلطات حزبية، دينية، عشائرية، وميليشياوية، وكل منها يمارس "الضبط" حسب مصالحه ورؤيته، وليس وفق قاعدة وطنية جامعة. وهكذا، تحوّلت بنية المجتمع من مجتمع تُنظّمه الدولة إلى مجتمع تتحكم به الشبكات غير الرسمية، التي غالبًا ما تتصارع على النفوذ بدل أن تتعاون لضمان الأمن المجتمعي (Buzan, 1991, 18–25).

**٢. تآكل المؤسسات الأمنية والقانونية الرسمية**

غياب الزعامة السياسية أدى إلى تسييس المؤسسة الأمنية، ما أضعف قدرتها على أداء دورها كمؤسسة مهنية محايدة. فالشرطة المحلية، والقوات المسلحة، وحتى جهاز القضاء، أصبحت عُرضة للتدخلات السياسية، وتعيينات الولاء بدلًا من الكفاءة. هذا الواقع أنتج حالة من انعدام الثقة بين المواطنين والمؤسسات الأمنية، وزاد من الاعتماد على الحلول العشائرية أو الفصائلية لحل النزاعات.

وبدلاً من أن تكون المؤسسات الأمنية أداة لضبط الجريمة، تحوّلت في بعض الأحيان إلى

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

طرف في النزاع، أو إلى أدوات تستخدمها قوى سياسية لتحقيق مكاسبها. هذا التسييس ساهم في تكريس مناخ الإفلات من العقاب، وأضعف هيبة الدولة، وفتح الباب أمام منطق القوة بوصفه بديلًا عن القانون (BBC News, 2019).

٣. **صعود القوى غير الرسمية كبديل عن الدولة**

في ظل هذا الفراغ القيادي، برزت قوى غير رسمية تمارس أدوارًا كانت سابقًا من اختصاص الدولة. فالميليشيات المسلحة، وبعض الجماعات العشائرية، والمنظمات الدينية، بدأت تقدم نفسها كحامٍ للأمن المحلي، وكصاحبة الحل والربط في مناطق نفوذها. هذا التمدد للنفوذ غير الرسمي ترافق مع فرض أنماط جديدة من الضبط المجتمعي، تقوم على الولاء والانتماء الطائفي أو الحزبي، لا على الانتماء الوطني أو القوانين العامة. وتحوّلت بعض الأحياء والقرى إلى "جزر سيادية" خاضعة لسلطة قوة بعينها، ما عمّق من التفتت المجتمعي، ورسّخ منطق أن الدولة لا تحكم الجميع، بل تحكم حيثما يسمح ميزان القوة بذلك. وهذا ما يجعل الضبط المجتمعي في العراق هشًّا، مؤقتًا، ومشروطًا بميزان القوى، لا بسلطة الدولة.

٤. **انهيار العقد الاجتماعي وغياب الردع الرمزي**

أحد أبرز ملامح ضعف الضبط المجتمعي هو غياب الردع الرمزي الذي كانت تمثّله الدولة وقوانينها. فالعقد الاجتماعي، الذي يفترض أن المواطن يسلّم جزءًا من حريته للدولة مقابل الأمن والعدالة، بات في حالة انهيار تام. المواطن العراقي لم يعد يرى في الدولة الجهة التي تحميه، بل يرى فيها عبئًا بيروقراطيًا، أو أداة ابتزاز في بعض الأحيان. غياب هذا الردع الرمزي ساهم في انتشار العنف المجتمعي، كوسيلة للانتقام، أو لفرض السيطرة، أو حتى لحل النزاعات اليومية. وزادت معدلات الجرائم الفردية والجماعية، وارتفعت نسب النزاعات المسلحة بين العشائر أو بين الفصائل المسلحة، في غياب أي حضور فعال لمؤسسة قضائية تحظى بالثقة المجتمعية (Dodge, 2012, pp, 182–190).

٥. **نتائج مترتبة على هذا الضعف المؤسسي**

أدى ضعف مؤسسات الضبط المجتمعي إلى إنتاج بيئة خصبة للفوضى الأمنية، ولانتشار السلاح خارج سلطة الدولة، ولبروز نماذج متعددة من "القيادة البديلة" التي لا تستند إلى شرعية ديمقراطية أو قانونية. كما ساهم هذا الضعف في تعزيز الانتماءات الهوياتية على حساب الانتماء الوطني، وفي نشر ثقافة التنازع لا ثقافة التعايش. هذا الواقع يعمّق من

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

هشاشة الأمن المجتمعي، ويجعل أي مشروع إصلاحي مرهونًا بإعادة بناء المؤسسات الضابطة، وتوفير زعامة قادرة على استعادة ثقة المجتمع بالدولة، ودمج كافة القوى في مشروع وطني جامع ( Human Rights Watch, 2019; and Iraq: (New York: HRW, 2020), 3–10).

**المطلب الثاني: احتجاجات تشرين – تجلّيات الفراغ القيادي والانفصال عن الدولة**

شكلت احتجاجات تشرين (٢٠١٩–٢٠٢١) محطة مفصلية في العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق، إذ عكست عمق الأزمة البنيوية في النظام السياسي، ولا سيما ما يتعلق بشرعية القيادة وقدرتها على تمثيل الإرادة العامة. وقد كشفت الاحتجاجات عن فجوة متسعة بين النخب الحاكمة والجيل الشاب، تجلت في خطاب احتجاجي يرفض بنية النظام بأكملها لا أداء حكومة بعينها وجاءت الاحتجاجات في سياق تدهور اقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتفشي الفساد وضعف الخدمات العامة (International Crisis Group, 2021, 4–9).

١. **غياب القيادة المركزية أمام مشهد الاحتجاج**

اتسمت استجابة السلطة التنفيذية بالتردد وتعدد الخطابات، حيث غاب إطار قيادي جامع قادر على احتواء الأزمة أو إعادة تعريفها سياسيًا. وتوثق تقارير دولية اعتماد أدوات قمعية واسعة، وسقوط أعداد كبيرة من الضحايا، في ظل غياب مساءلة مؤسسية فعالة. هذا التباين في المواقف الرسمية عكس ضعف التنسيق داخل النظام السياسي وتعدد مراكز القرار (Gunning and Baron, 2013, 72–81).

٢. **سقوط شرعية النخبة أمام الوعي الشعبي الجديد**

حملت احتجاجات تشرين خطابًا يتجاوز الانقسام الطائفي التقليدي، وركز على مفهوم "الوطن" بوصفه إطارًا جامعًا في مواجهة نظام المحاصصة. وقد اعتبر العديد من الباحثين أن الحراك مثّل لحظة إعادة تعريف للهوية السياسية لدى جيل جديد غير مندمج في معادلات ما بعد ٢٠٠٣ (World Bank, 2020, 30–37).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

٣. **تفكك القرار وتناقض ردود الأفعال**

أظهرت إدارة الأزمة غياب مركز قرار موحد، حيث اتخذت مؤسسات مختلفة مواقف متباينة تجاه الاحتجاجات، ما عمّق الإرباك السياسي وأضعف قدرة الدولة على تقديم مبادرة إصلاحية متماسكة (International Crisis Group, 2021, 4–9.).

٤. **الحراك الشعبي كبديل مؤقت للقيادة الغائبة**

مع استمرار الاحتجاجات، تشكلت أشكال من التنظيم الميداني غير المركزي داخل الساحات، عكست قدرة المجتمع على إنتاج خطاب تنسيقي بديل، وإن ظل غير مؤطر مؤسسيًا (Gunning & Zvi Baron, 2013, 72–81.).

٥. **دلالات استراتيجية: ما بعد تشرين والفراغ المتجدد**

تشير تجربة تشرين إلى أن أزمة القيادة في العراق تتجاوز بعدها السياسي إلى بعد مجتمعي–شرعي، حيث يرتبط استقرار الدولة بقدرتها على إعادة بناء الثقة وتأسيس مشروع وطني تمثيلي يتجاوز منطق المحاصصة (World Bank, 2020, 30–37.).

**الخاتمة**

تكشف الدراسة أن التحولات السياسية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ أفرزت تحديات معقدة تتعلق بطبيعة القيادة السياسية وآليات صنع القرار داخل النظام السياسي. وقد انعكست هذه التحولات على مستوى فاعلية المؤسسات الرسمية، وعلى قدرة الدولة في الحفاظ على التماسك المجتمعي وإدارة التوازنات السياسية والأمنية بصورة مستقرة.

كما أظهرت احتجاجات تشرين بوصفها لحظة سياسية مفصلية حجم الفجوة المتزايدة بين النخب السياسية وشرائح واسعة من المجتمع، خصوصاً فئة الشباب، إذ عكست المطالب الاحتجاجية الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية وسياسية تعزز الثقة العامة وتعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع ضمن إطار وطني أكثر شمولاً وتمثيلاً.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

وعليه، فإن تعزيز الأمن المجتمعي في العراق يتطلب تطوير نموذج مؤسسي للقيادة السياسية يقوم على وضوح الرؤية الاستراتيجية، وتعزيز مركزية القرار ضمن الأطر الدستورية، ودعم مؤسسات الدولة بما يسهم في ترسيخ الاستقرار واستعادة الثقة بين الدولة والمجتمع.

**الاستنتاجات**

١. النظام التوافقي بعد ٢٠٠٣ أضعف مركزية القيادة وأنتج نمطًا متعدد المراكز في صنع القرار.
٢. تآكل الشرعية الرمزية للنخب أسهم في اتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع.
٣. ضعف القيادة انعكس مباشرة على مؤسسات الضبط المجتمعي، ما أدى إلى صعود فاعلين غير رسميين.
٤. احتجاجات تشرين مثلت مؤشرًا بنيويًا على أزمة تمثيل لا أزمة خدمات فقط.
٥. غياب مشروع وطني جامع يظل العامل الأكثر تأثيرًا في استمرار الهشاشة المؤسسية.
٦. كشفت احتجاجات تشرين عن تحولات مهمة في الوعي السياسي والاجتماعي لدى فئات واسعة من المجتمع العراقي، خصوصاً بين الشباب، بما يعكس تصاعد المطالب المرتبطة بالإصلاح المؤسسي واستعادة فاعلية الدولة.

**التوصيات**

١. إعادة تعريف القيادة السياسية ضمن إطار مؤسسي يوازن بين التمثيل والاستقرار التنفيذي.
٢. إصلاح آليات تقاسم السلطة بما يعزز مركزية القرار الاستراتيجي.
٣. تعزيز استقلالية المؤسسات الأمنية والقضائية لضمان استعادة الثقة العامة.
٤. تطوير قنوات مؤسسية لدمج الأجيال السياسية الجديدة في عملية صنع القرار.
٥. الانتقال من إدارة الأزمات إلى تبني سياسات إصلاحية طويلة الأمد تعيد بناء العقد الاجتماعي.
٦. دعم برامج الإصلاح السياسي والمؤسسي التي تعزز المشاركة السياسية وتعيد بناء الثقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، بما يسهم في تقوية الاستقرار المجتمعي على المدى البعيد.

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

**قائمة المصادر:**

1. Anderson, Liam, and Gareth Stansfield. *The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy, or Division?* New York: Palgrave Macmillan, 2005.
2. BBC News. "Iraq Protests: What's Behind the Anger?" October 7, 2019. https://www.bbc.com/news/world-middle-east-49960677.
3. Dawisha, Adeed. *Iraq: A Political History from Independence to Occupation.* Princeton: Princeton University Press, 2009.
4. Dodge, Toby. *Iraq: From War to a New Authoritarianism.* London: Routledge, 2012.
5. Gunning, Jeroen, and Ilan Zvi Baron. *Why Occupy a Square? People, Protests and Movements in the Egyptian Revolution.* Oxford: Oxford University Press, 2013.
6. Haddad, Fanar. *Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity.* Oxford: Oxford University Press, 2011.
7. Human Rights Watch. *Iraq: Violent Response to Protests.* New York: Human Rights Watch, 2020.
8. International Crisis Group. *Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State.* Middle East Report No. 188. Brussels: International Crisis Group, 2020.
9. Mansour, Renad. *Networks of Power: The Popular Mobilisation Forces and the State in Iraq.* London: Chatham House, 2018.
10. World Bank. *Iraq Economic Monitor: Navigating the Perfect Storm.* Washington, DC: World Bank, 2020.

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية